شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
قسم النظم السياسية والاقتصادية

B 11721

تقدير فعالية السياستين النقدية والمالية في الاقتصاديات الإفريقية خلال الفترة ١٩٧٥- ١٩٩٠

(دراسة اقتصادية قياسية مع التركيز على زيمبابوي)

دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية
من قسم النظم السياسية والاقتصادية (اقتصاد)

إعداد

يحيى عدلي حسن أحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق
أستاذ الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/عراقي عبد العزيز الشربيني
أستاذ الاقتصاد المساعد
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
جامعة القاهرة

١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أستهلُ هذا البحث باسم الله تعالى وأشكره على توفيقه لي، وأتقدمُ بخالص شكري وتقديري لكل من قدم لي يد المساعدة في إتمام هذا البحث.

وأخصُ بالشكر والتقدير أستاذي الفاضل الدكتور/ **جودة عبد الخالق** – أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة – الذي تفضل بالإشراف على الرسالة، مقتطعاً بذلك جانباً هاماً من وقته الثمين. وقد غمرني سيادته بفيض علمه ونصائحه وتوجيهاته التي كان لها أبلغ الأثر في إزالة المعوقات التي واجهت الباحث في استكمال الدراسة وتحقيق السهولة والإنسيابية في خطوات البحث واستكماله. جزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أقدمُ شكري وتقديري لأستاذي الدكتور/ **عراقي عبد العزيز مصطفى**– أستاذ الاقتصاد المساعد بالمعهد– الذي شارك في الإشراف على الرسالة، على ما قدمه لي من نصح وإرشاد. كما أشكره على ما قدمه لي من معاونةٍ صادقةٍ منذ أن تتلمذت على يديه منذ التحاقي بالدراسة بالمعهد.

كما اقدمُ شكري لأساتذتي أعضاء هيئة التدريس بقسم النظم السياسية والاقتصادية بالمعهد على ما أبدوه من ملاحظات قيمة في السيمنار الذي عقد في القسم قبل مناقشة الرسالة. كما أشكر كل من الأستاذ الدكتور/ محمد البنا – أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة بجامعة المنوفية، والأستاذة الدكتورة/ هيام الببلاوى – رئيسة قسم النظم السياسية والاقتصادية بالمعهد، لتفضلهما بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

كما أقدمُ شكري لكل من الأستاذ الدكتور/ سعد حافظ (الخبير بمعهد التخطيط القومي)، والأستاذ/ أحمد نصحي (المدير المساعد بالإدارة العامة للبحوث الاقتصادية بالبنك المركزي المصري) على ما قدماه لي من معاونةٍ صادقةٍ.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والعرفان لرؤسائي الأفاضل ببنك الكويت المركزي الذين استفدت من خبراتهم ومعلوماتهم القيمة في مجال الإدارة النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات. كما أشكر زملائي الباحثين بإدارة البحوث الاقتصادية على ما قدموه لي من عون وتشجيع على إتمام هذه الدراسة.

" ولله الحمد من قبل ومن بعد، وهو على كل شئ قدير "

الباحث

المحتويات

الصفحة

مقدمـــة : (ح)

الفصل الأول : دور السياستين النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي " تأصيل نظري " ١

المبحث الأول : تطور دور السياستين النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي ٢
المبحث الثاني : دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ٩
المبحث الثالث : دور السياستين النقدية والمالية في التنمية الاقتصادية ١٧
المبحث الرابع : الجدل الراهن حول الفعالية النسبية للسياستين النقدية والمالية ٢٧

الفصل الثاني : تحليل الأداء الاقتصادي الكلي ودور السياستين النقدية والمالية في الدول الإفريقية ٤٤

المبحث الأول : تحليل الأداء الاقتصادي الكلي في الدول الإفريقية ٤٦
المبحث الثاني : اتجاهات السياسات النقدية والمالية في الدول الإفريقية ٦١
المبحث الثالث : فعالية السياستين النقدية والمالية في الاقتصادات الإفريقية ٧٦

الفصل الثالث : المعالم الرئيسية لاقتصاد زيمبابوي ٩٢

المبحث الأول : المعالم السياسية والاقتصادية لزيمبابوي ٩٥
المبحث الثاني : النظام النقدي والمصرفي ١٠٩
المبحث الثالث : المالية العامة والسياسة المالية ١١٧
المبحث الرابع : القطاع الخارجي ١٢٢

الفصل الرابع : تقييم فعالية السياستين النقدية والمالية في زيمبابوي ١٣٧

المبحث الأول : هيكل النموذج ١٣٨
المبحث الثاني : النتائج التطبيقية للنموذج ١٤٨

خاتمة ١٥٩

الملاحق : ١٦٦

- الملحق الأول : الجداول الإحصائية ١٦٦
- الملحق الثاني : بيانات نموذج الدول الإفريقية واختبارات السببية ٢١٤
- الملحق الثالث : بيانات نموذج زيمبابوي ٢٤٩

قائمة المراجع ٢٥٧

فهرس الجداول

(بالملحق الأول : الجداول الإحصائية)

تنبيه : توجد جميع الجداول المشار إليها داخل البحث في هذا الملحق في نهاية البحث.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلى في الدول الإفريقية	١٦٦
٢	حجم الصدمات الاقتصادية الخارجية على اقتصادات الدول الإفريقية	١٦٧
٣	تطورأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي : مجموعة دول منطقة الفرنك	١٦٨
٤	تطور أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي : مجموعة الدول الإفريقية الأخرى	١٦٩
٥	تطور معدلات التبادل الدولي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧٠
٦	معدلات الانكشاف الاقتصادي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧١
٧	تطور المديونية الخارجية وأعباء خدمتها في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧٢
٨	الدين المنصرف وصافى التحويلات الخارجية إلى الدول الإفريقية	١٧٣
٩	تطور مساهمة القطاع الزراعي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧٤
١٠	معدلات نمو الناتج الإجمالي لقطاع الزراعة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧٥
١١	أهم مؤشرات التحرر المالي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧٦
١٢	اثر التحرر المالي على الوساطة المالية وهامش أسعار الفائدة على القروض والودائع في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧٧
١٣	تطور الادخار المحلى في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧٨
١٤	تطور الاستثمار المحلى فى الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٧٩
١٥	ملامح المالية العامة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٨٠
١٦	هيكل الإيراد الضريبي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٨١
١٧	هيكل الإنفاق العام في الدول الإفريقية جنوب الصحراء	١٨٢
١٨	نتائج اختبارات التجانس والاستقرار الهيكلي	١٨٣
١٩	النتائج التقديرية للمعادلة (6 - 3) : مجموعة دول منطقة الفرنك	١٨٤
٢٠	النتائج التقديرية للمعادلة (6 - 3) : مجموعة الدول الإفريقية الأخرى	١٨٥
٢١	النتائج التقديرية للمعادلة (7- 3) : مجموعة دول منطقة الفرنك	١٨٦

٢٢	النتائج التقديرية للمعادلة (7- 3) : مجموعة الدول الإفريقية الأخرى	١٨٧
٢٣	النتائج التقديرية للمعادلة (8 - 3) : مجموعة دول منطقة الفرنك	١٨٨
٢٤	النتائج التقديرية للمعادلة (8- 3) : مجموعة الدول الإفريقية الأخرى	١٨٩
٢٥	نتائج الانتخابات التشريعية في زيمبابوي	١٩٠
٢٦	معدلات نمو بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية في زيمبابوي	١٩١
٢٧	بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في زيمبابوي	١٩٢
٢٨	التوزيع النسبي لإجمالي أصول المؤسسات المالية في زيمبابوي	١٩٣
٢٩	أرصدة أذون الخزانة بحسب الجهات الحائزة في زيمبابوي	١٩٤
٣٠	إصدارات السندات الحكومية بحسب الجهات الحائزة في زيمبابوي	١٩٥
٣١	تطور نسب السيولة القانونية والفعلية في المؤسسات المالية في زيمبابوي	١٩٦
٣٢	هيكل الإيرادات العامة في زيمبابوي	١٩٧
٣٣	هيكل الإنفاق العام في زيمبابوي	١٩٨
٣٤	مصادر تمويل العجز المالي في الموازنة العامة في زيمبابوي	١٩٩
٣٥	بعض مؤشرات أداء قطاع التجارة الخارجية في زيمبابوي	٢٠٠
٣٦	الهيكل السلعي للصادرات في زيمبابوي	٢٠١
٣٧	التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة صادرات زيمبابوي السلعية (فوب)	٢٠٢
٣٨	الهيكل السلعي لإجمالي قيمة واردات زيمبابوي (سيف)	٢٠٣
٣٩	التوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة واردات زيمبابوي السلعية(سيف)	٢٠٤
٤٠	الملامح العامة لميزان المدفوعات في زيمبابوي	٢٠٥
٤١	إجمالي الدين الخارجي بحسب الآجال والجهات المحلية المدينة في زيمبابوي	٢٠٦
٤٢	الدين الخارجي طويل الأجل بحسب المصادر الدائنة لزيمبابوي	٢٠٧
٤٣	شروط الدين الخارجي وتطور أعباء خدمته في زيمبابوي	٢٠٨
٤٤	تقديرات معلمات المعادلات السلوكية للنموذج	٢٠٩-٢١١
٤٥	نتائج اختبار " تيل " لعدم التساوي	٢١٢
٤٦	نتائج محاكاة اثر بعض أدوات السياسية الاقتصادية	٢١٣

فهرس الرسوم البيانية والخرائط

رقم الرسم	عنوان الرسم	الصفحة
١	أثر التغير في الطلب على النقود على العرض النقدي بمعلومية سعر الفائدة	٢٨
٢	خريطة زيمبابوي	٩٣
٣	خريطة تدفق العلاقات داخل النموذج في النموذج	١٤٦
٤	القيم الفعلية والمسقطة للناتج المحلى الإجمالي الحقيقي	١٥٣
٥	القيم الفعلية والمسقطة للاستثمار الخاص الحقيقي	١٥٣
٦	القيم الفعلية والمسقطة لمركز الحساب الجاري لميزان المدفوعات	١٥٣
٧	القيم الفعلية والمسقطة للميزان الكلى للمدفوعات	١٥٣
٨	القيم الفعلية والمسقطة للاستهلاك الخاص الحقيقي	١٥٤
٩	القيم الفعلية والمسقطة للواردات الحقيقية	١٥٤
١٠	القيم الفعلية والمسقطة لسعر الفائدة الاسمي	١٥٤
١١	القيم الفعلية والمسقطة لعرض النقود بمفهوم M2	١٥٤
١٢	القيم الفعلية والمسقطة للصادرات الحقيقية	١٥٥
١٣	القيم الفعلية والمسقطة للإيرادات الضريبية للموازنة	١٥٥
١٤	القيم الفعلية والمسقطة لعجز الموازنة العامة	١٥٥
١٥	القيم الفعلية والمسقطة للإيرادات العامة للموازنة	١٥٥
١٦	القيم الفعلية والمسقطة للرقم القياسي لأسعار الناتج المحلى الإجمالي	١٥٦
١٧	القيم الفعلية والمسقطة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين	١٥٦
١٨	القيم الفعلية والمسقطة للرقم القياسي لأسعار الواردات	١٥٦
١٩	القيم الفعلية والمسقطة للرقم القياسي لأسعار الصادرات	١٥٦

مقدمـــــة

سجلت معظم الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة التالية مباشرة للاستقلال السياسي أداءً اقتصادياً قوياً مقارنة بالعديد من المجموعات الاقتصادية الدولية. واعتباراً من أواخر السبعينيات، بـدأت الدول الإفريقية تواجه سلسلة قاسية من الصدمات الاقتصادية الخارجية، من أبرزهـــا ذلـك الـتراجع الملحوظ في أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية، والارتفاع في أسعار الفـــائدة العالميـــة وضآلـــة تدفقات رؤوس الأموال الدولية والتصاعد في أعباء خدمة الديون الخارجية إضافة إلى الآثـــار الســـلبية الناجمة عن الظروف المناخية السيئة. وقد دعمت المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولـــي والبنك الدولي جهود الدول الإفريقية في مواجهة هذه الصدمات سواء من خلال تقديـــم الدعـــم المـــالي اللازم للتخفيف من حدة أثر تلك الصدمات، أو إقتراح البرامج اللازمـــة لإعـــادة هيكلـــة اقتصاداتـــها ووضعها على طريق النمو المستدام (Sustainable Growth) . ويقدر عدد البرامج الممولة مـــن جانب المؤسسات المالية الدولية المذكورة في إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفـــترة (١٩٨٠-١٩٩٣) بنحو ٣٠٠ برنامجاً، شملت نحو ٣٥ دولة إفريقية.

وقد اشتملت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي (Stabilization and Structural Adjustment Programmes) على أربعة مكونات أساسية على الأقل، أولها إستعادة التوازن الاقتصادي الكلى عن طريق تصحيح العجز فـــي الموازنـــة العامـــة وميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم، وثانيها تحرير الأسعار المحلية على النحو الذي يعكـــس الندرة النسبية للسلع والخدمات والصرف الأجنبي ورأس المال، وثالثها إصلاح القطاع العام وخصوصـــاً تقليص دور الدولة لصالح تفعيل دور القطاع الخاص، ورابعها تحرير التجارة الخارجية وإصلاح النظام المالي.

وقد أثار الأداء الاقتصادي المتواضع للدول الإفريقية في إطار برامج التثبيت والتكيف الـــهيكلي الكثير من الجدل بين الاقتصاديين. وفى هذا الصدد، تشير دراسات اللجنة الاقتصادية للأمـــم المتحـــدة لإفريقيا إلى أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي تتجاهل السمات الهيكلية للاقتصادات الإفريقية، وبالتـــالي فأنها تفشل في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانى منها الدول الإفريقية. ويرى عـــدد من الاقتصاديين البارزين في مجال التنمية، أن تركيز برامج التثبيت والتكيف الـــهيكلي علـــى تحقيـــق التوازنات الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل يؤدى ليس فقط إلى تجاهل متطلبات التنمية طويلـــة الأجـــل،

وانما أيضا إلى تقويض الأسس التي تقوم عليها تلك التنمية. ويذهب جانب آخر من الاقتصاديين في القارة الإفريقية إلى إنتقاد برامج التثبيت والتكيف الهيكلي من منظور آثارها السلبية الضارة على توزيع الدخل وأوضاع العدالة الاجتماعية والمساواة.

وفى مواجهة تلك الإنتقادات وغيرها، تدافع المؤسسات المالية الدولية بإصرار عن ملاءمة وإتساق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي مع ظروف الدول الإفريقية. وفى هذا السياق، يشير خبراء البنك الدولي إلى أن الدول الإفريقية التي نفذت بالكامل حزمة السياسات والتعديلات المطلوبة والمقترحة في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، استطاعت تحقيق نمو ملموس في كل من متوسط الدخل الفردي والناتج الصناعي والزراعي والصادرات السلعية. أمّا الدول الإفريقية الأخرى، فلم تحقق نفس النتائج لفشلها في تطبيق السياسات والتعديلات المقترحة.

هكذا، تعددت وجهات النظر بخصوص الأزمة الاقتصادية التي تعانى منها الدول الإفريقية. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة، في تسليط المزيد من الضوء على أوضاع السياستين النقدية والمالية في اقتصادات الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٦) وتقدير فعالية كل منهما في التأثير على النشاط الاقتصادي مع اهتمام خاص بحالة فعالية السياستين النقدية والمالية في اقتصاد زيمبابوي. فمن المعلوم لدينا، أن السياسات الداخلية، ومنها السياستين النقدية والمالية، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في مجال التخفيف من الانعكاسات السلبية الناجمة عن تطورات الاقتصادية الخارجية غير المواتية سواء من خلال تعبئة الموارد أو ترشيد إستخدام الموارد القائمة بشكلٍ يؤدى إلى دفع عجلات التنمية إلى الأمام. وعلى المستوى النظري، أشتد الجدل بين الاقتصاديين في الدول المتقدمة حول الأهمية النسبية لكل من السياستين النقدية والمالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في إطار ما يعرف بالجدل بين الكينزيين والنقوديين. أمّا حظ الدول النامية من حيث تناول هذا الموضوع، فيعد ضئيلاً للغاية. وقد بدأ هذا الموضوع ينال اهتمام الاقتصاديين في الدول النامية مع تخلى معظم حكومات تلك الدول عن التخطيط كمنهجيةٍ وإطارٍ للسياسات الاقتصادية والتركيز على سياسات الاقتصاد الكلى في تحقيق التوازنات الاقتصادية وأهداف التنمية في إطار تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المشار إليها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، يتسلسل البحث في تناول عدة موضوعات تحلل العلاقة بين المتغيرات التي تقع في نطاق التأثير المباشر للسياستين النقدية والمالية واتجاهات النشاط الاقتصادي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

ويتركز اهتمامنا في الفصل الأول من الدراسة على تسليط الضوء على الجوانب النظرية المرتبطة بتحليل دور كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي. وفي هذا الصدد، نرصد الإطار الفكري المصاحب لتطور دور الأدوات النقدية والمالية، حيث نلقي لمحة سريعة على موقف المدارس الفكرية في نظرة كلٍ منها لهذا الدور. ثم ندرس مدى إنطباقه على أوضاع الدول النامية. كما نستعرض أهم القضايا والموضوعات المرتبطة بالجدل الراهن حول دور الأدوات النقدية والمالية والتي برزت في الدراسات التطبيقية.

ونحلل في الفصل الثاني أهم القوى والعوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي الكلى في الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)، وعلاقة هذا الأداء بالسياستين النقدية والمالية. وقد بلغت عدد الدول الإفريقية التي شملتها الدراسة في هذا الفصل ٢٦ دولة إفريقية، وهي بنين، بوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو، كوت ديفوار، والجابون، ومالي، والنيجر، والسنغال، وتوجو، وبوروندي، وجامبيا، وغانا، وكينيا، ومدغشقر، ومالاوى، وموريتانيا، وموريشيوس، وبتسوانا، ونيجيريا، ورواندا، وسيراليون، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي. ويتمثل المعيار الأساسي الذي استندنا عليه في اختيار تلك الدول دون غيرها في مدى توافر بيانات منتظمة عن أدائها الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥). ولأغراض إبراز الصلة بين أوضاع السياستين النقدية والمالية واتجاهات النشاط الاقتصادي، تم تقسيم الدول المشار إليها إلى مجموعتين رئيسيتين، أولهما مجموعة الدول الإفريقية المنضمة إلى منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي (CFA-Zone)، وثانيهما مجموعة الدول الإفريقية الأخرى غير المنضمة لتلك المجموعة. فمن المعلوم لدينا من مبادئ الاقتصاد الكلى، أن فعالية وسير السياستين النقدية والمالية يعتمد على نظام سعر الصرف المتبع. وتعتبر مجموعة دول منطقة الفرنك نموذجاً لنظام سعر الصرف الثابت، ذلك أن سعر صرف العملة الموحدة لتلك الدول (الفرنك الإفريقي) - أو ما يعرف اختصاراً (CFA Franc) - أرتبط بسعر ثابت أمام الفرنك الفرنسي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٣) يصل إلى نحو ٥٠ : ١، إلى أن تم تعديله في ١١ يناير من عام ١٩٩٤ ليصبح ١٠٠ : ١.

ويتركز اهتمامنا في الفصل الثاني من الدراسة على تحليل القوى والعوامل المؤثرة في تطورات الأداء الاقتصادي في الدول الإفريقية، ومن أبرزها التدهور في معدلات التبادل الدولي، والارتفاع في أعباء المديونية الخارجية، وأثر الظروف المناخية غير المواتية على تطور الإنتاج الزراعي الذي يشكل جانب هام من النشاط الاقتصادي في الدول الإفريقية. وفي تناولنا لأثر تلك العوامل، نوضح وجهات